

برنامج كابدال كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

*CapDel Program as a mechanism for achieving Sustainable local development in Algeria*عائشة يدر
IDER Aichaالطيب عبدوس*
Abdous.Ettayb

جامعة ورقلة - الجزائر-

University of Ouargla -Algeria-

مختبر التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الجزائر

Algeria's Political, Economic and Social Transformation Laboratory

soufouogx@gmail.com

Abdous.Ettayb@univ-ouargla.dz

تاريخ الاستلام

Submission date
13/10/2024

تاريخ القبول للنشر

Acceptance date
02/12/2024

تاريخ النشر

Publication date
31/12/2024

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى مساهمة برنامج "كابدال" في تحقيق عملية التنمية المحلية المستدامة، وهو برنامج أطلقته وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية في الجزائر سنة 2017، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي، من خلال مقارنة أنموذجية على عشر بلديات، كمرحلة أولية، يحاول الباحثان معالجة إشكالية تحقيق التنمية المحلية المستدامة في البلديات النموذجية في سياق برنامج كابدال، وإمكانية تعميمه على باقي البلديات، بالاستعانة بمقاربات حديثة في الدراسة كالحكم الراشد، تساعد في تحليل دور ومكانة الفاعلين في عملية التنمية المحلية المستدامة.

ولقد توصل الباحثان إلى النتائج التالية: اقتصر البرنامج على فكرة الاستثمار وتمويل المشاريع على أنشطة الجمعيات ولجان الأحياء، دون المؤسسات الناشئة ورجال الأعمال، الذين لهما دور في عملية التنمية الاقتصادية، ومن جهة أخرى فإن عدم صدور قانون الجماعات المحلية الجديد أدى إلى جمود الفاعل الرئيسي في التنمية المحلية المستدامة وهو الجماعات المحلية.

الكلمات المفتاحية: كابدال، تنمية، محلية، مستدامة، بلدية.

Abstract:

The aim of this study extent to which the "CapDel" program contributes to achieving the sustainable local development process. It is a program

*المؤلف المراسل

launched by the Ministry of Interior, Local Authorities and Urban Planning in Algeria in 2017, in partnership with the United Nations Development Program and the European Union, through a model approach in ten municipalities, as an initial stage. The researchers try to address the problem of achieving sustainable local development in the model municipalities in the context of the CapDel program, and the possibility of generalizing it to the rest of the municipalities, using modern approaches in the study such as good governance, which helps in analyzing the role and position of actors in the sustainable local development process.

The researchers reached the following results: The program is limited to the idea of investment and financing projects in the activities of associations and neighborhood committees, without Startups and businessmen in the economic development process -The failure to issue the new local communities law led to the stagnation of the main actor in sustainable local development, which is local communities

key words: CapDel, Development, local, Sustainable, municipal

مقدمة:

تعتبر الإصلاحات السياسية والاقتصادية ضرورية ومستمرة في جميع الدول، فهي عبارة عن ضمانات لبناء السياسات العامة، لاسيما السياسة العامة التنموية، لكن هذه الأخيرة تتطلب أداة تنفيذية قوية وفعالة، وهي الإدارة العامة، حيث تعمل الإدارة العامة بشكل مؤسسي- عن طريق البرامج الوزارية والمخططات كمستوى أدنى، ومن بين الدول التي قامت بإصلاحات سياسية واقتصادية هي الجزائر، والتي كانت ضرورة تفتضيها البيئة الداخلية، والمحيط الخارجي الدولي والإقليمي معا، فبعد التعديل الدستوري سنة 2016، أطلقت الحكومة الجزائرية، برنامج تنموي كابدال CapDel، في إطار الإصلاحات السياسية والاقتصادية، يركز هذا البرنامج بالأخص على الجانب المحلي من التنمية، حيث طبق كمرحلة أولية، على عشر- بلديات نموذجية موزعة عبر التراب الجزائري.

ومن خلال ما سبق تقديمه، يمكن أن نطرح التساؤل التالي:

الإشكالية:

إلى أي مدى ساهم برنامج كابدال في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في البلديات النموذجية في الجزائر؟

وانطلاقاً من الإشكال الرئيسي- يمكننا صياغة عدة تساؤلات فرعية تساعد الباحثين في بناء هيكل الورقة البحثية :

التساؤلات الفرعية:

- ما هو مضمون برنامج كابدال ؟
 - ما هي محددات التنمية المحلية داخل برنامج كابدال ؟
 - فيما تكمن تحديات التنمية المحلية لبرنامج كابدال ؟
 - هل هناك إمكانية لتعميم هذا البرنامج على المستوى الوطني ؟
- في محاولة للإجابة على ما سبق، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

ساهم برنامج كابدال في تعزيز دور الفاعلين في عملية التنمية المحلية المستدامة.

الفرضيات الفرعية:

- يعتبر برنامج كابدال آلية لتنفيذ المخططات التنموية
 - يشمل برنامج كابدال المجالات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المحلية
 - يعالج برنامج كابدال القصور المرتبط بالجانب التشاركي للفاعلين في عملية التنمية المحلية
 - يمكن تعميم برنامج كابدال من خلال الاستفادة من تجارب البلديات النموذجية
- أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى :
- إبراز مدى مساهمة برنامج كابدال في عملية التنمية المحلية المستدامة في البلديات النموذجية
- العشر

- دراسة إمكانية تعميم البرنامج التنموي كابدال على المستوى الوطني
- المنهجية:** اعتمدت الدراسة على مناهج ومقاربات ، تتعلق الأول بالمنهج الوصفي، وذلك من خلال إبراز خصائص وماهية متغيرات الدراسة ، التنمية المحلية المستدامة (تابع) وبرنامج كابدال (مستقل)، والتعبير عنها أحياناً، بلغة الكم من إحصائيات وأرقام، كما تم الاستعانة بعدة مداخل في الدراسة وهي القانوني لتحليل بعض المواد القانونية المتعلقة بالبرنامج التنموي كابدال، وميثاق المشاركة المواطنة، والوظيفي في مراحل مخطط البلدي للتنمية PCD، بالإضافة إلى مدخل الحكم الراشد، من أجل تحليل دور الفواعل في عملية التنمية المحلية.
- تقسيم الدراسة:** تنقسم الدراسة إلى أربع مباحث رئيسية، يتعلق المبحث الأول بماهية برنامج كابدال، والذي يتضمن بدوره ثلاث نقاط بداية من مضمون برنامج (كابدال)، بالإضافة إلى

الشراكة الثلاثية MICLAT، وفي الأخير البلديات النموذجية العشر-، أما في ما يخص المبحث الثاني، فيتعلق بمحددات التنمية المحلية ضمن برنامج كابدال، والذي يشمل أربع نقاط وهي الفاعلين المحليين، المرفق العمومي والإجراءات الإدارية، إضافة إلى التنمية الاقتصادية المحلية والتسيير المتعدد القطاعات للمخاطر الكبرى على المستوى المحلي، والمبحث الثالث فيتعلق بورشات برنامج كابدال (2017-2020)، والذي يحتوي على ميثاق المشاركة المواطنة والمجلس التشاركي، وكذلك لجان الأحياء ولجان التجمعات السكانية، بالإضافة إلى مخطط البلدية للتنمية PCD من جيل جديد، والمشاريع الممولة من قبل برنامج كابدال، أما فيما يرتبط بالمبحث الرابع فيتعلق بتحديات التنمية المحلية المستدامة لبرنامج كابدال، ويتضمن هذا الأخير أربع نقاط هي: المشاركة والتمويل المحلي وكفاءة المورد البشري، بالإضافة إلى عملية الرقمنة، وأخيرا الخاتمة.

المبحث الأول:

ماهية برنامج كابدال CapDel:

في سياق الإصلاحات السياسية والتعديلات الدستورية، لاسيما التعديل الدستوري 2016، يأتي برنامج كابدال على المستوى الإداري والمؤسسي مكملًا ومجسدًا لهذه الإصلاحات، وضمن الإستراتيجية التي اعتمدها وزارة الداخلية لتحسين أداء وجودة الخدمة العمومية ودفع عجلة التنمية¹

المطلب الأول: تعريف برنامج كابدال CapDel

كابدال CapDeL أو برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية، وهو ما يقابل باللغة الفرنسية *Programme de Renforcement des Capacités des Acteurs de Développement Local* وهو برنامج أطلقته الحكومة الجزائرية في 16 يناير 2017، ويقوم على متابعته وتنفيذه وزارة الداخلية والجماعات المحلية بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومفوضية الاتحاد الأوروبي ويعتبر برنامج كابدال من إحدى آليات تفعيل دور الجماعات المحلية. ويهدف هذا البرنامج إلى تهيئة الظروف لإرساء قواعد تجسد التنمية المحلية، عبر تعزيز قدرات الفاعلين المحليين من مختلف قطاعات النشاط ومختلف أطراف المجتمع، واستثمار طاقاتها من خلال ربطها بالوحدات المحلية وبناء علاقة تفاعلية بين الفرد المحلي ومؤسسات الدولة على المستوى المحلي، كما يهدف إلى الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة من أجل تفعيل التنمية المحلية، ومحاولة تكييفه مع الخصوصية الجزائرية.

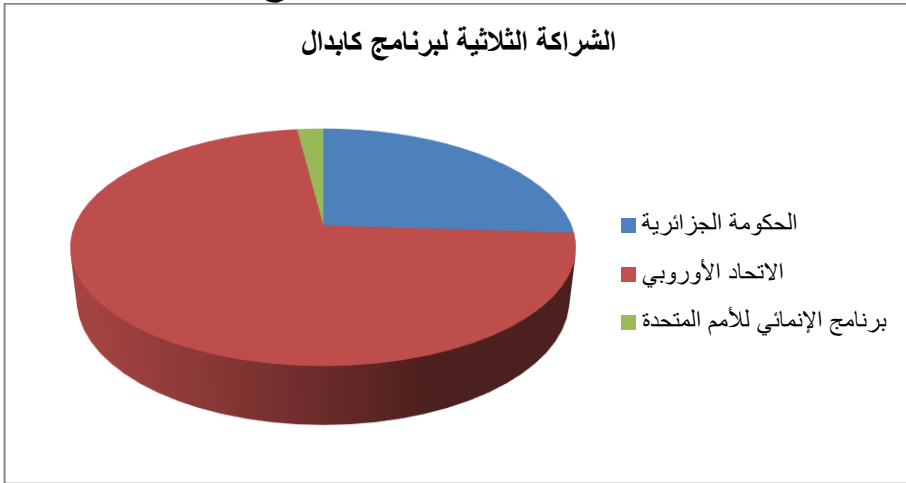
وقد تم اختيار عشر — بلديات نموذجية، كمرحلة أولية تمثل عينة من مختلف مناطق الوطن، مع مراعاة تنوع النظم البيئية والجغرافية المناطق الساحلية المناطق الجبلية المناطق الريفية المناطق الحضرية المناطق الحدودية.

حيث تشكل مقارنة فعالة سوف يتم تعميمها على باقي بلديات الوطن، بعد معالجة الاختلالات الممكنة واستخلاص التجارب الميدانية لإرساء أسس تنمية محلية مستدامة.

المطلب الثالث: الشراكة الثلاثية MICLAT:

يعتبر برنامج كبدال، مبادرة تشاركية بين الجزائر وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD والاتحاد الأوروبي، في إطار ما يصطلح عليه بالتضامن العالمي من أجل التنمية المستدامة. مما يسمح بالاستفادة من الخبرات الدولية في مجال التنمية المحلية وكذا التجارب الناجحة في بعض الدول، لبناء أنموذج جزائري مكيف مع واقع البلديات²

شكل 1: الشراكة الثلاثية لبرنامج كبدال



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مطوية كبدال

وقد خصص لهذا البرنامج على مدى أربع سنوات (2017-2020)، تمويل مشترك: الحكومة الجزائرية بـ 2.839.320 أورو، والاتحاد الأوروبي بـ 7.700.000 أورو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بـ 190.000 أورو.

حيث تقوم وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية باسم الحكومة الجزائرية بتنفيذ الإصلاحات الكبرى للجماعات المحلية من حيث الحكامة والتنمية الاقتصادية المحلية.

- تشارك وزارة الشؤون الخارجية في إفادة الجزائر وجماعاتها الإقليمية من تجارب ناجحة عبر العالم في مجال التنمية المحلية ، ومن أجل بناء نموذج جزائري فعال.
- يساهم الاتحاد الأوروبي بتجربته ودعمه المالي، في التنمية الإقليمية كأداة للحكومة.
- ويساهم برنامج الأمم المتحدة للتنمية في دعم التنمية المحلية، وتنفيذ السياسات العمومية في الجزائر.

المطلب الثالث: البلديات النموذجية العشر

تمثل البلديات النموذجية العشر التي اختيرت لتجسيد هذا البرنامج في كل من: تيميمون (أدرار)، وجانت (إيليزي)، وأولاد بن عبد القادر الشلف)، وبنى معوش (بجاية)، وغزوات (تلمسان)، وتيقزيرت (تيزي وزو)، ومسعد (الجلقة)، وجميلة (سطيف)، والخروب (قسنطينة)، وبابار (خنشلة).

الشكل (01): البلديات النموذجية المعينة ببرنامج كابدال



المصدر: مطوية كابدال الصادرة عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية والسؤال المتبادر للذهن حول الاعتبارات الموضوعية لبرنامج كابدال في تحديد أولويات البلديات العشر؟ ولضمان الاتساق بين أنواع الأنشطة التي يستهدفها برنامج كابدال في كل بلدية، وزعت كما يلي:

جدول (02): الأولويات الموضوعاتية والقطاعية لبرنامج كابدال

البلدية	موقع وخصائص المنطقة	القطاع
بابار ولاية خنشلة	الشرق - منطقة ريفية	الصناعات التقليدية للنساء (الزراعي)
جانت ولاية إيزي	الجنوب (الحدود مع ليبيا والنيجر)	السياحة والتراث الثقافي
جميلة ولاية سطيف	الشرق - الهضاب العليا موقع تاريخي	السياحة والتراث الثقافي
الخروب ولاية قسنطينة	الشمال منطقة عمرانية وموقع تاريخي	التجديد الحضري
الغزوات ولاية تلمسان	الغرب مدينة ساحلية	الصيد البحري
مسعد ولاية الجلفة	الهضاب العليا - منطقة ريفية	الصناعات التقليدية (الجلد والصوف)
أولاد عبد القادر ولاية الشلف	الغرب منطقة ريفية	السياحة المحلية (البحيرة)
تيميمون ولاية أدرار	الجنوب- واحات	السياحة والتراث الثقافي
بني معوش ولاية بجاية	الشمال- مدينة ساحلية وفلاحية	الفلاحة (التين المجفف)
بلدية تيفزيرت ولاية تيزي وزو	الشمال- مدينة ساحلية	الصيد البحري

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على

Le CapDeL : Une tripartite innovante de partenariat pour la démocratie participative et le développement local en Algérie
 PNUD، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المبحث الثاني:

محددات التنمية المحلية ضمن برنامج كابدال

وتتركز المحددات الرئيسية للتنمية المحلية لبرنامج كابدال في أربع محاور رئيسية:

المطلب الأول: الفاعلون المحليون

قبل الحديث على العمل التشاركي في التنمية محلية، تجدر الإشارة أولا إلى تحديد الفاعلين في هذه العملية، وتحت شعار "ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية" يسعى برنامج كابدال إلى دعم الفاعلين المحليين المكونين من الأصناف التالية:

- الفاعلون الأساسيون وهم المنتخبون والإدارة المحلية.

- المجتمع المدني: وهم جمعيات المجتمع المدني المواطنين المحليين وكل التنظيمات المهنية والحرفية والمتعاملون الاقتصاديون المحليون حيث يسعى هذا البرنامج إلى ترقية المواطنة النشطة والفعالة القادرة في إطار ديمقراطية تشاركية محلية³ يهدف هذا المحور إلى وضع آليات دائمة لمشاركة الفاعلين من المجتمع المدني إلى جانب السلطات المحلية في إدارة الشؤون البلدية ويتم هذا بطريقة توافقية وتشاورية بين الطرفين (تشكيلات المجتمع المدني، السلطة المحلية ليم بعد ذلك تأسيسها عن طريق مداولة المجلس الشعبي البلدي عبر ' ميثاق بلدي للمشاركة المواطنة "

المطلب الثاني: المرفق العمومي والإجراءات الإدارية

تهدف إلى تمكين المواطن من الحصول على الخدمات العمومية في أسرع وقت وبأقل تكلفة من خلال إنشاء الشباك الموحد للخدمة العمومية البلدية، وتبسيط الإجراءات الإدارية وترقية التعاون ما بين البلديات وإحداث التكامل في أداء الخدمة العمومية على الصعيد الإقليمي⁴

المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية المحلية

تهدف إلى انعاش اقتصاد محلي تضامني ومتنوع من خلال تعزيز وظيفة التخطيط الاستراتيجي المحلي ، ويتأتى هذا الهدف بإشراك الفاعلين على المستوى المحلي.

المطلب الرابع: التسيير المتعدد القطاعات للمخاطر الكبرى على المستوى المحلي

في إطار النظام الوطني لتسيير المخاطر البيئية يهدف هذا المحور لتعزيز هذا الدور في جانب المحلي من أجل دعم مواءمة الأقاليم في مواجهة المخاطر البيئية لضمان استمرارية العمل التنموي.

تم إنشاء لجان محلية منتدبة" تتكون من 23 عضوا على الأقل يمثلون شرائح مختلفة من المجتمع بالبلديات النموذجية، على غرار المنتخبين المحليين، المواطنين وموظفي الإدارة، لجان الأحياء والفاعلين الاقتصاديين. وتمثل مهمة هذه اللجان المنتدبة في المساهمة والعمل على التشخيص الإقليمي لكل بلدية والنقائص التي تعاني منها والذي يتم إعداده من طرف خبراء، بهدف تحديد الأولويات والمساهمة في وضع برنامج دقيق حول التنمية في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.⁵

ومن خلال هذا الإطار التشاركي سوف يتم التمكين لممثلي المجتمع المدني المحلي للمشاركة مع المجلس المنتخب لتحديد رؤية مشتركة على المدى المتوسط لمستقبل البلدية،

المبحث الثالث:

ورشات برنامج كابدال (2020-2017)

تم الإعلان عن صيغة نهائية لميثاق المشاركة المواطنة، من قبل خبراء لبرنامج كابدال، وبالتعاون مع السلطات المحلية في جميع البلديات العشر، وعلى اختلاف التفاصيل في مضمونه بين البلديات، إلا أن هناك توافق في محاور رئيسية لا بأس من إجمالها مع تقديم قراءة لمضامينها والتعرف على الهيئات المحلية التي أنشأتها لتنفيذها على أرض الواقع⁶

المطلب الأول: ميثاق المشاركة المواطنة

ويتضمن الميثاق مايلي:

الفرع الأول: المبادئ التأسيسية للميثاق

مبدأ التعاقد: : قدم هذا المبدأ على أنه أساس العلاقات التشاركية التي تقتضي- موانيق توافقية، وعقد اجتماعي حيث يعتبر ميثاق المشاركة المواطنة عقدا بين البلدية ومواطنيها، يتقبل من خلاله المنتخبون المحليون الإصغاء لأراء المواطنين واحترامها وأخذها بعين الاعتبار، كما يلتزم من خلاله المواطنون بالمشاركة الفعالة في تسيير الشؤون العمومية للبلدية في احترام القيم والمبادئ والكيفيات المنصوص عليها في هذا الميثاق.

تحديد صلاحيات الفاعلين المحليين: الملاحظ في هذا الجانب اعتماد العموم والغموض وتجنب المشرعون التفصيل في هذه النقطة المهمة، خاصة في حالة عدم التزام طرف محلي بما جاء في هذا الميثاق، ولا نجد إلا في بعض المواد التي حصرت الأطراف المحلية في المنتخب والمواطنون والإدارة المحلية مع تحديد صلاحية كل فاعل محلي.

إشراف وتأطير المجلس المنتخب: بالرغم من تعدد الفواعل مع الإشارة إلى تكوين لجان عمل مشتركة والمجلس الاستشاري البلدي ولجان الأحياء السكنية، إلا أن عملية تأطير المواطنين تسند إلى المجلس الشعبي البلدي الذي يؤسس هيئات للمشاركة المواطنة للتشاور والحوار الدائمين بين المنتخبين والمجتمع المدني، وهو ما يرحح كفة السلطة المحلية التي هي غير ملزمة بالضرورة بتبني فقط ما يتوافق مع نظرتها.

المطلب الثاني: المجلس التشاركي

جرت في عام 2018 في عدة بلديات مناقشات لتنصيب المجلس الاستشاري المحلي للتنمية بعد صياغة ميثاق المشاركة والمواطنة، على الاختلاف والتباين في عدد أعضائه بين

البلديات، إلا أن هناك ضمان لتمثيل معظم الفئات من النساء والشباب ممثلي التنظيمات المهنية والفاعلين الاقتصاديين، وممثلي المجتمع المدني (فئة ذوي الاحتياجات ولجان الأحياء). تضمنت نصوص ميثاق المشاركة المواطنة، المجلس الاستشاري البلدي يشكل فضاءً لمشاركة المواطنين وكل فعاليات المجتمع المدني في تسيير الشؤون العمومية للبلدية. ينتخب أعضاؤه ورئيسه، كما أن للمجلس الاستشاري البلدي مكتب يضم ممثلاً عن كل فئة تنتخب في جلسة عامة، ومن منتخب ومنتخبة بالمجلس الشعبي البلدي يعينها رئيس المجلس الشعبي البلدي والذي يسهر على تنصيب المجلس الاستشاري ومكتبه⁷ ويعقد المجلس الاستشاري البلدي أربعة جلسات عامة عادية في السنة، ويمكن للمجلس عقد جلسة استثنائية كلما اقتضى الأمر ذلك، بطلب من الرئيس أو بطلب من أغلبية أعضاء مكتبه، وتسهر الإدارة المحلية ممثلة في أمينها العام للحفاظ على السير الحسن لجلسات المجلس الاستشاري البلدي⁸

المطلب الثالث: لجان الأحياء والتجمعات السكنية

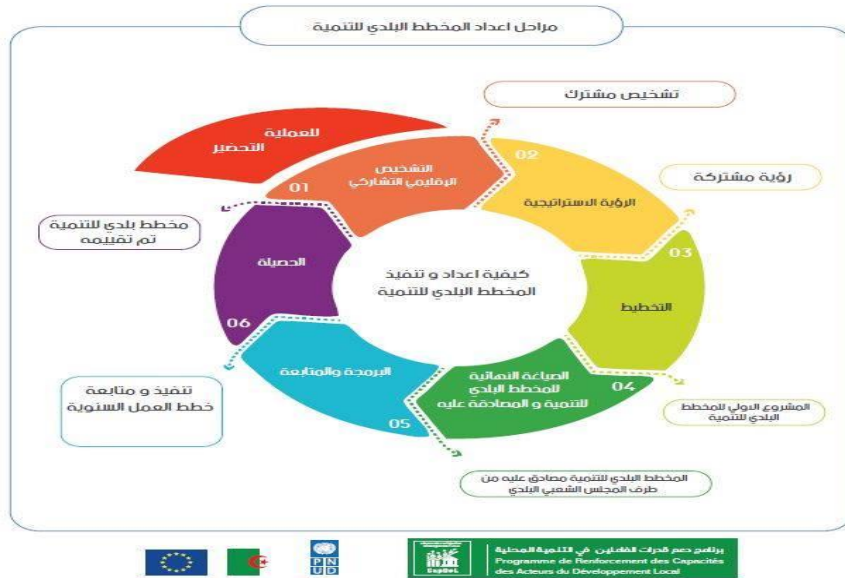
ولإضفاء مساهمة ساكنة إقليم كل بلدية، في تسيير الشأن العام المحلي، قسم إقليم البلدية إلى أحياء وتجمعات سكنية متجانسة وفقاً لمخطط يصادق عليه المجلس الشعبي البلدي لكل بلدية، على أن يتم إعداد هذا المخطط عن طريق المجلس الاستشاري، بصفة تشاركية وتشاورية مع الساكنة وبمساهمة فعالة للجمعيات المحلية، وكذا بالتنسيق مع الإدارة المحلية لضمان تجانس الأحياء والتجمعات السكنية المحددة، كما تحرص لجان الأحياء ولجان التجمعات السكنية على ما يلي:

- احترام الحريات الفردية وعدم التمييز بين السكان
 - عدم عقد اجتماعات اللجان ذات طابع سياسي أو ديني أو تمييزي.
 - تشجيع السكان لإبداء آرائهم والمشاركة في تسيير الشؤون المحلية
 - تكريس مبدأ الحوار والتواصل بين الساكنة وبين السلطات المحلية
 - تعبئة السكان في أعمال نشاطات الأحياء⁹
- ولقد ساهم في تنسيق جهود هذه الفواعل بعض الدورات التكوينية الدورية التي عقدت ضمن برنامج كبدال، وتم تأطيرها من قبل خبراء وكفاءات لدعم الفواعل المحلية¹⁰
- وفي سياق متصل بورشات البرنامج لاسيما الجانب التخطيطي، من خلال برنامج كبدال تم انشاء نموذج جديد للمخطط البلدي للتنمية.

المطلب الرابع: مخطط البلدية للتنمية PCD من جيل جديد:

يعد المخطط البلدي للتنمية "من الجيل الجديد" الذي تضمنه برنامج كابدال، مغايرا عن المخطط المعمول به، في ثلاث جوانب رئيسية هي أنه استراتيجي، تشاركي و تشاوري يتم إعداده من قبل الفاعلين المحليين بدعم من السلطات. ويمكن تلخيص مراحل تصميم المخطط البلدي للتنمية "من الجيل الجديد" الذي تم إعداده في البلديات النموذجية لكابدال: 11

الشكل (02): مراحل إعداد المخطط البلدي للتنمية



المصدر: دليل منهجي لإعداد المخطط البلدي للتنمية "من جيل جديد"، برنامج كابدال

تحضير العملية : تتمثل في إرساء آليات مشاركة المواطنين. صياغة و اعتماد الميثاق البلدي للمشاركة المواطنة، انشاء مجلس استشاري بلدي وتنصيب لجنته التوجيهية.

- التشخيص الاقليمي التشاركي: يسمح باكتساب المعارف حول حالة تنمية البلدية وخصوصياتها، من أجل وضع نقطة انطلاق للمخطط البلدي للتنمية. تسمح هذه المرحلة بوضع صورة مشتركة لواقع الإقليم من خلال وجهات النظر المختلفة لكل فاعل من الفاعلين المحليين.

- الرؤية الاستراتيجية: تمثل الرؤية الاستراتيجية فتلخص رؤية مستقبلية واضحة في أفق 15 إلى 20 سنة.

- التخطيط : تتمثل هذه المرحلة في صياغة المحاور الاستراتيجية والأهداف المنشودة واستراتيجيات العمل وذلك بتحديد النتائج التي يستوجب تحقيقها في أفق 5 سنوات. الصياغة النهائية للمخطط البلدي للتنمية والمصادقة عليه بهدف تنفيذه، حيث يفترض استكمال المخطط البلدي للتنمية وإيداعه لدى المجلس الشعبي البلدي للمصادقة عليه عن طريق المداولة. - البرمجة والمتابعة: تهدف هذه المرحلة إلى تجسيد المخطط البلدي للتنمية إلى خطط عمل سنوية تترجم الأهداف واستراتيجيات العمل إلى مشاريع ملموسة. ويتعلق الأمر هنا بتحديد وصياغة الإجراءات والمشاريع وترتيبها حسب الأولويات وتقييمها¹² الحاصيلة: هنالك مرحلة للتقييم تتضمن مراجعة العملية ومدى بلوغ الأهداف المحددة عند التخطيط.

المطلب الخامس: مشاريع ممولة من قبل برنامج كبدال:

تم منذ 2017 إلى غاية 2020، حسب مدير وكالة كبدال: تمويل 36 مشروعا عبر 8 بلديات، ولقد استفادت مايقارب 3212 امرأة و63 جمعية- 83 لجان أحياء، كما تم إنشاء 15 جمعية، وذلك حسب الشروط المرجعية لإعلان برنامج الإنمائي للأمم المتحدة، قصد تشكيل قوائم الجمعيات المحلية الشريكة لبرنامج كبدال (CapDel) في البلديات النموذجية العشر¹³

المبحث الرابع:

تحديات التنمية المحلية المستدامة لبرنامج كبدال

تتعدد الرؤى بالنسبة لتحديات التنمية المحلية باختلاف المقاربات والمداخل، فيمكن تحديدها نظرا للمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، وهناك من يجيها لشئائية الموارد والأهداف، بالإضافة إلى مقارنة ثالثة، وتركز هذه الأخيرة على مجالات التنمية بشكل قطاعي : كالصحة والتعليم والتوظيف والتهيئة وغيرها من المجالات، وبغض النظر عن تنوع المداخل في هذا الباب، إلا أن هناك تقاطع في العناصر أو الجوانب الموضوعاتية لتحديات التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، حيث حرص القائمون على برنامج (كبدال) وكذلك السلطات المحلية والمواطنون في البلديات النموذجية، أن يحقق طموحاتهم على مستوى التنمية المحلية المستدامة، إلا أنه أمام تحديات هامة يمكننا إيجازها فيما يلي:

المطلب الأول: المشاركة

يسعى البرنامج إلى تجسيد مبدأ الحكامة التشاركية، حيث تم تشكيل مجالس استشارية في عام 2018 تتألف من منتخبين محليين، مسؤولين حكوميين محليين، مواطنين، منظمات المجتمع المدني، والعاملين في القطاع الاقتصادي.

رغم هذه الجهود الكبيرة لتعزيز الديمقراطية التشاركية، واجهت عملية إشراك المواطنين في إدارة الشؤون المحلية معوقات تنظيمية وإدارية نلخصها فيما يلي:

- دور المجلس الاستشاري في عملية التسيير تدخلاً في صلاحيات المجلس الشعبي البلدي، وذلك بسبب التضارب الحاصل بين الديمقراطية التشاركية والديمقراطية التمثيلية في اتخاذ القرارات المحلية.

غياب النصوص التنظيمية التي تحدد دور المجالس الاستشارية في الهيئات المحلية ومكاتبها القانونية والإدارية. فيثاق المشاركة المواطنة المنبثق من ورشات برنامج كبدال بموافقة الأطراف المحلية لا يمكن تطبيقه إلا بعد صدور قانون جديد للجماعات المحلية يحدد الصيغة القانونية لهذه المجالس الاستشارية¹⁴

المطلب الثاني: التمويل المحلي

واجه برنامج كبدال سلسلة من التحديات المتعلقة بتمويل التنمية المحلية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الاستثمار: يسعى برنامج كبدال لتعزيز الاستثمارات المحلية والدولية، ودفع عجلة التنمية من خلال التسويق والترويج للسياحة الصحراوية والتقليدية والاستثمار المحلي.
- الامتيازات الضريبية: رغم أن هذا المشروع يوفر بعض التسهيلات الضريبية لدعم المشاريع التنموية، إلا أنها تبقى محدودة مقارنة بالاحتياجات الواسعة للتنمية المحلية وقطاعاتها المتنوعة.
- استغلال الموارد وتميئها: يعمل برنامج كبدال على استخدام فعال ومنصف للموارد المحلية، وتعزيز دور الجماعات الإقليمية في النشاط الاقتصادي، وهو تحدٍ كبير يواجه كل من الجماعات المحلية والوزارة لضمان التنمية المستدامة.
- الحماية المحلية: يسعى البرنامج لوضع نظام جباية محلية مناسب وتعظيم الاستفادة من الممتلكات المحلية، مما يساهم في بناء اقتصاد محلي تضامني ومتنوع يعتمد على استغلال أمثل للموارد الأقاليم المحلية، إلا أنه يبقى لصيقاً بالإصلاح القانوني بشكل عام.

• إدارة الكوارث: كما وضع كبدال نظاماً للوقاية من المخاطر والكوارث وحماية المواطنين وممتلكاتهم، بهدف تعزيز الاستقرار واستدامة التنمية. لكن، هذا النظام لا يزال غير كافٍ، وهو ما ظهر بوضوح مع تأثير جائحة كورونا على سير العمل في البلديات العشر- المشاركة، مما يكشف عن ضعف استراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر. حيث تأخرت ورشة اختتام برنامج كبدال ثلاث سنوات، حتى 14 ديسمبر 2023.¹⁵

المطلب الثالث: كفاءة المورد البشري

تختلف هذه التحديات باختلاف الفواعل المحلية -ضعف قدرات الفاعلين المحليين: أحدث ضعف المجالس المنتخبة والجمعيات في مجال التنمية، حالة من التخوف بين شركاء التنمية على المستوى المحلي¹⁶ -ضعف التواصل بين الفاعلين في التنمية جمعيات ومجالس منتخبة، مواطنين وقطاع خاص وعلى الرغم من دورات التكوين التي أجريت في إطار برنامج كبدال سواء للمنتخبين المحليين والجمعيات وممثلي المجتمع المدني، وبالإضافة إلى إعداد منظومة تكوينية ومنهجية وتوثيقية أتتجها برنامج "كبدال"، إلا أن هناك ضعف في التكوين النوعي لإطارات الجماعات المحلية وأعضاء المجالس المحلية على جميع المستويات (التخطيط والمتابعة والتنفيذ).

المطلب الرابع: الرقمنة

يعد عنصر- الرقمنة ركيزة أساسية في استدامة عملية التنمية المحلية، بواسطة عدة آليات كتحسين الخدمة العمومية للإدارة المحلية ومحاربة كل أشكال البيروقراطية لاسيما عبر استعمال تكنولوجيا الإعلام والانتقال إلى مرحلة الإدارة الإلكترونية من خلال تعميم مواقع الإنترنت والرسائل الإلكترونية، الخدمات عبر الخط، الأرقام الخضراء.¹⁷

الخلاصة:

نستخلص مما سبق ذكره أن برنامج كبدال جاء لتعزيز قدرات الفاعلين في عملية التنمية المحلية من منتخبين محليين وممثلي الإدارة المحلية، بالإضافة إلى الجمعيات وممثلي المجتمع المدني من التنظيمات المهنية والحرفية والمتعاملون الاقتصاديون المحليون، كما أن البرنامج ركز على أربع محاور، تم تلخيصها في الفاعلين المحليين والخدمة العمومية والتنمية الاقتصادية المحلية، التسيير المتعدد القطاعات للمخاطر الكبرى على المستوى المحلي. أما في ما يخص دور البرنامج فقد تم فتح ورشات ابتداء من 2017، أسفرت عن المصادقة على ميثاق للمشاركة المواطنة في

البلديات النموذجية العشر، بالإضافة إلى إنشاء مجالس استشارية على مستوى البلديات، إضافة إلى المساهمة في مخططات للتنمية في صيغ جديدة، وتمويل 36 مشروع من قبل برنامج كبدال. في مقابل هذه الانجازات يقع على عاتق البرنامج التنموي كبدال عدة تحديات منها مسألة تعزيز وتمكين المشاركة والتمثيل على المستوى المحلي والتمويل المحلي وإعداد وتكوين الكفاءات البشرية، بالإضافة إلى عملية الرقمنة.

ومن أبرز النتائج التي توصل إليها الباحثان:

- ضعف آليات الاتصال بين الوزارة وهيكلها والمواطن بشكل عام، حيث أن البرنامج لم يتم التسويق له بالشكل الكافي مما أدى إلى غياب شرائح كبيرة في المجتمع عن الانخراط ضمن المشروع التنموي.

- تم تناول البرنامج كبدال بصيغ قطاعية كالاهتمام بالسياحة والصناعة التقليدية، وهذا التنوع يخلق اقتصاد محلي متعدد بعيد عن فكرة الريع، وأحادية الموارد.

- من الجوانب التي اعتبرت تحدياً كبيراً بالنسبة للبرنامج، مسألة الاستدامة في عملية التنمية المحلية، وما يثبت ذلك أن جائحة كورونا أثرت بالسلب على سير عمل البلديات العشر، على غرار البلديات الأخرى والدولة ككل، وهذا يعكس مدى النقص والقصور إن لم نقل غياب إستراتيجية إدارة المخاطر والأزمات، مما أدى إلى تأخر ورشة اختتام برنامج كبدال ثلاث سنوات أي إلى غاية 14 ديسمبر 2023.

- غياب البنية التحتية في البلديات النموذجية، حال دون تحقيق نتائج مؤهلة من البرنامج. - إقتصار البرنامج على فكرة الاستثمار وتمويل المشاريع على أنشطة الجمعيات ولجان الأحياء، دون المؤسسات الناشئة Startups ورجال الأعمال الذين لهم دور فعال في عملية التنمية الاقتصادية.

- عدم صدور قانون الجماعات المحلية الجديد أدى إلى جمود الفاعل الرئيسي - في التنمية المحلية المستدامة وهو الجماعات المحلية، مما يؤثر كذلك على جدوى مخرجات برنامج كبدال كالمجلس الاستشاري وميثاق المشاركة.

ومنه يمكن القول أن برنامج كبدال قد استفاد من تجربة البلديات النموذجية العشر، من حيث تشخيص الحالات والتعرف على معوقات التنمية، واكتساب الخبرة الميدانية إضافة إلى ما تم التخطيط له، إلا أنه لا تزال تكتنفه الكثير من النقائص، كما يحتاج إلى إمكانيات أكبر مما هو عليه لترقيته كبرنامج وطني، وتعميمه عبر القطر الجزائري.

الهوامش:

- 1 التعديل الدستوري لسنة 2016، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 14، بتاريخ 07 مارس 2016، ص9.
- 2 وكالة كابدال. (2018). كابدال ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية. مطوية صادرة عن وكالة كابدال.
- 3 حميدة نايلي. (2019). La Démocratie Participative et le Financement du Développement. (3، المحرر) المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ص 218.
- 4 حميدة نايلي. (2019). La Démocratie Participative et le Financement du Développement. (3، المحرر) المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ص 388.
- 5 Le CapDeL : Une tripartite innovante de partenariat pour la PNUD، الديمقراطية participative et le développement local en Algérie. الأمم المتحدة الإنمائي لبرنامج كابدال.
- 6 سامية شويخي، و خلود كلاش. (2020). برنامج كابدال CapDeL لدعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية-دراسة حالة بلدية الغزوات. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص 257.
- 7 نص ميثاق المشاركة المواطنة لبلدية أولاد بن عبد القادر، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر (Algérie PNUD).
- 8 فرحات عبنون، و أمين بلعيفة. (2022). دور المشاركة المجتمعية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر - دراسة في مشروع كابدال-. مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، ص 467.
- 9 محمد فراحي، و مليكة بوجيت. (2021). الميثاق البلدي للمشاركة المواطنة كأداة لدعم قدرات الفاعلين المحليين. مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ص 121.
- 10 محمد فراحي، و مليكة بوجيت. (2021). الميثاق البلدي للمشاركة المواطنة كأداة لدعم قدرات الفاعلين المحليين. مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ص 122.
- 11 كابدال. (2018). دليل منهجي لإعداد المخطط البلدي للتنمية "من جيل جديد".
- 12 الطاسيلي نيوز. (2024). جريدة الطاسيلي نيوز. تاريخ الاسترداد 07 10، 2024، من [Tassilnews: http://tassilnews.dz](http://tassilnews.dz).
- 13 منير مباركية. (2021). مساهمة التعاون الدولي في ترقية مشاركة المواطن في التنمية المحلية في الجزائر. مجلة أبحاث، العدد 2، ص 28.

- 15 وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، اختتام برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين "كبدال " :وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية يتمن بالمكتسبات الايجابية (interieur.gov.dz) تاريخ التصفح 2024/08/03.
- 16 محمد فراحي، و مليكة بوجيت. (2021). الميثاق البلدي للمشاركة المواطنة كأداة لدعم قدرات الفاعلين المحليين. مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، العدد1، ص 123.
- 17 محمد باطويح. (2018). التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. جسر التنمية، ص 18.